الجمهرية التونسية

وزارة الفلاحة والموارد
المائية والصيد البحري

دراسة استشرافية حول الأمن الغذائي في أفق 2030

اللجنة الوطنية المكلفة بوضع خطة ودراسة استشرافية حول منظومة الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030

إعداد: المرصد الوطني للفلاحة المكلف برئاسة اللجنة

فيفري 2019

الفهرس

الفهرس 1

1. مقدمة 2

2. منهجية العمل 3

3. النتائج 5

3.1. تشخيص الوضع الحالي والتوجهات 5

- الأمن الغذائي في تونس 5

- التشخيص الرباعي بالنسبة الأمن الغذائي 6

3.2-التحليل الإستيعادي 11

--التبعية للتوريد بالنسبة للحبوب 11

-- عجزالميزان التجاري 12

-4- السيناريوهات المنبثقة بالنسبة للأمن الغذائي 14

-5- الاستراتيجية و الرؤية المستقبلية للأمن الغذائي 16

-6-خلاصة أعمال اللجنة و برنامج المرحلة القادمة 19

1.مقدمة

يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من أهم مقومات الاقتصاد الوطني حيث يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الصادرات وتقليص عجز الميزان التجاري فضلا عن تأثيره الإيجابي على المستوى الاجتماعي من خلال خلق مواطن الشغل والحد من ظاهرة النزوح. هذا، وباعتبار ما تزخر به البلاد التونسية من ثروات زراعية إضافة إلى عديد العوامل الطبيعية والمناخية الحسنة، حظيت بلادنا بتموقع هام على مستوى الأمن الغذائي ومن حيث نسبة انتشار نقص التغذية، الذي سجل تراجعا من 5,6% خلال الفترة 2006 - 2014 إلى 4,9% خلال الفترة 2015-2017(FAO)، ويعزى هذا التطور إلى العناية التي أولتها الدولة للقطاع الفلاحي من خلال التوجهات السياسية الداعمة لتغطية حاجيات الاستهلاك المتوخاة ضمن المخططات التنموية السابقة. وبالرجوع إلى تعريف الأمن الغذائي فإن منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة تفترض في هذا الحال أن يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بالحصول، ماديا وفعليا على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الطاقية وتناسب أذواقهم ليتمتعوا بحياة سليمة و نشيطة.

هذا، واستنادا للمعطيات التي نشرتها وحدة الخبراء الاقتصادية (EIU) تحتل تونس المرتبة 51 من بين 113 بلد من حيث مؤشر الأمن الغذائي خلال سنة 2018 (Global Food Security Index)، كما تحظى بمجموع 55,5نقطة في ما يتعلق بالنفاذ إلى الغذاء و65,5 نقطة في ما يتعلق بوفرة الغذاء، و 61,9بالنسبة لنوعية وسلامة الغذاء، وتعتبر وفرة العرض على مستوى الأغذية كافية، إلا أن وضع الأمن الغذائي يعتبر هشا نسبيا باعتبار عدم استقرار وبمحدودية الموارد الطبيعية خاصة منها الموارد المائية، وعرضتها لشتى أشكال التدهور.

كما يسجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2017 إخلالات في الميزان التجاري ذات المنحى التصاعدي، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن صّادرات المنتجات الفلاحيّة والغذائية تحتل المرتبة الثالثة بمعدل نسبة 11%من الصّادرات الجملية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 مقابل 10% خلال الخماسية السابقة.

ويتبين من خلال تحليل الوضع الخاص بالأمن الغذائي خلال السنوات الأخيرة تسجيل عديد نقاط الضعف والمخاطر التي تهدد القطاع والتي تستوجب إيجاد الحلول لتجاوز الصعوبات ولمزيد إحكام استغلال نقاط القوّة والفرص المتاحة وتثمينها.

إن تجاوز الإشكاليات الحالية يتطلب ضبط السياسات القطاعية الملائمة والإصلاحات الهيكلية المرافقة لها بالتنسيق مع كل الهياكل المعنية التابعة لكل الجهات المعنية، ويعتبر الترفيع من قيمة الصادرات والحد من قيمة الواردات الحل الأمثل لمعالجة العجز الذي يعانيه الميزان التجاري العام والغذائي على حد السوى، وتجدر الاشارة في هذا الاطار إلى أن التحكم في الواردات الذي يعتبر هدفا مهما نظرا لتأرجح الأسعار العالمية لجل المواد وتنوع الطلب نتيجة لتغير نمط الاستهلاك وتحسن مستوى المعيشة.

2.منهجية العمل

تم في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة استشرافية حول منظومة الأمن الغذائي وتنمية الصادرات في أفق 2030، تحديد المراحل المعتمدة والتي تمحورت حول ثلاثة عناصر اساسية تتمثل الأولى في إعداد تشخيص استراتيجي معمق للأمن الغذائي وتهدف الثانية إلى رسم رؤيا مستقبلية وأهداف استراتيجية للأمن الغذائي و تهتم الثالثة بإعداد برنامج عمل مع تحديد المسؤوليات والهياكل المتدخلة في الزمان والمكان.

هذا، وقد تم الاتفاق على اعتماد الاستشراف« la méthode prospective » كمنهجية عمل.

تتكون هذه المنهجية من سبع مراحل كما هو مبين في ما يلي:

1. تحديد أهداف وطريقة العمل،
2. تحليل الوضع،
3. دراسة المتغيرات وبناء النظام،
4. بناء السيناريوهات،
5. تحليل نتائج السيناريوهات ،
6. تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يتعين اعتمادها،
7. تقديم النتائج.

وتولى فريقي العمل التنسيق مع كل المتدخلين والهياكل المعنية في إطار حلقات نقاش وورشات خصصت للغرض.

تم في مرحلة أولى القيام بتشخيص رباعي ومعمق للوضع الخاص بالأمن الغذائي على طريقة swot، وقد افضت نتائج هذه المرحلة إلى تصنيف نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر والفرص بما يمكن من الإعداد لرسم رؤية مستقبلية ووضع خطة وطنية تتضمن برنامجا عمليا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في غضون 2030.

وتم خلال تشخيص الوضع التركيز على دراسة المنظومة حسب سلسلة القيمة لتوجيه الإصلاحات للحلقات الأكثر ضعفا والأجدى بالإجراءات الإصلاحية.

وفي مرحلة ثانية واستنادا لنتائج الحلقة الأولى للتشخيص الرباعي تمت مواصلة تحليل **وتشخيص الوضع الخاص بالأمن الغذائي على الطريقة الإستعادية(rétrospective)**، بالنظر إلى الماضي ومن خلال تحليل التطورات السابقة لمؤشرات الأمن الغذائي بالنسبة المنتجات التي تحتل وزن خاص في المنظومة، وقد خلصت نتائج هذه المرحلة، إلى تشخيص وتحديد المتغيرات المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2017 مع تحليل مسبباتها، واستخراج الأكثر أهمية منها باعتبار العوامل الداخلية والخارجية، مع إبراز التوجهات الثقيلة(tendances lourdes) والانقطاعات (ruptures)وظواهر التغيير الضعيفة والأحداث الغير منتظرة والممكن أن يكون لها أثر هام في المستقبل على القطاع (خاصة التغيرات المناخية). كما تم تصنيف المتغيرات الاستراتيجية، التي لها تأثير هام على القطاع، في مجموعات حسب طبيعة كل عنصر باعتبار أن هذه المرحلة هي حلقة أساسية لبناء التوجهات المستقبلية، ثم تم تحديد الفرضيات الخاصة بالتطورات الممكنة للمتغيرات في المستقبل وذلك حتى يتسنى اقتراح برامج مستقبلية مدروسة وتستند على منهجية عمل مدعومة لوضع خطة استشرافية للقطاع.

وفي مرحلة ثالثة،تم رسم السيناريوهات المستقبلية لتطور الوضع الخاص بالآمن الغذائي على الطريقة التشاركية استنادا لفرضيات التي خلصت اليها أعمال اللجنة والخاصة بالتطورات الممكنة للمتغيرات في المستقبل.وقد تم في هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار لضرورة تلاؤم الفرضيات المختارة بالنسبة لكل المتغيرات على مستوى كل سيناريو منجز، مع تعديل بعض الفرضيات حتى يتم تفادي التشابه ويكون المضمون أوضح.

هذا، وارتكزت فلسفة التمشي انطلاقا من الوضع الحالي على اختيار التطورات المستقبلية المرغوب فيها والممكنة والمحتملة للمتغيرات واختيار الأرجح منها والأقرب لرسم التوجهات المستقبلية. وحيث تم إبراز اللون بالنسبة لمختلف السيناريوهات المختارة من خلال تحليل النتائج والتأثيرات المستقبلية المرتقبة.

على إثر تحديد السيناريوهات، وفي المرحلة القبل الأخيرة، وتبعا للمنهجية المعتمدة تم تشخيص الأهداف الاستراتيجية ثم المقاربة بين السيناريوهات والأهداف المرتقبة بصفة عامة، مع اعتماد موازنة تمكن من ترتيب السيناريوهات حسب ملائمتها لتحقيق الاهداف المرتقبة وبالتالي السعي إلى وضع استراتيجية تمكن من توفير الإطار المناسب لتحقيق السيناريو المحبذ "souhaitable"وتجنب السيناريوهات الأخرى الغير مرغوب فيها.

في المرحلة الأخيرة تم رسم الخطوط الكبرى للرؤية المستقبلية والأهداف استراتيجية ومنها بعض المقترحات حول البرامج الإصلاحية المطلوب انجازها، وذلك حتى يتسنى الإعداد لرسم خطة عمل وتحديد النشاطات للنهوض بالأمن الغذائي.

3.النتائج

الأمن الغذائي يرتكز على أربعة أبعاد وهي توفر الغذاء والوصول والاستقرار والاستفادة منه.

توفر الغذاء:

يتناول هذا العنصر جانب العرض للأمن الغذائي الذي يحدده مستوى إنتاج الغذاء الوطني بالإضافة إلى المخزون والواردات، بما في ذلك المساعدات الغذائية، ناقص كمية الصادرات والبذور والأعلاف وخسائر ما بعد الحصاد.

الوصول إلى الغذاء:

الحصول على الغذاء يعتمد على ما إذا المستهلكين لديهم ما يكفي من المال لشراء الغذاء الذي يحتاجون إليه. هو عبارة عن قدرة الأسرة على تأمين المواد الغذائية في السوق من مصادر دخل الأسرة أو من خلال مصادر أخرى مثل الهدايا. وهذا يؤكد على أهمية القوة الشرائية للأسر ودخل الأسرة وأسعار المواد الغذائية وفرص العمل وموارد العمل. إلى جانب توفر البنية التحتية المناسبة من طرقات معبدة وتوفر وسائل النقل وغيره من العوامل التي تمنكن من الوصول إلى مصدر الغذاء

استخدام الغذاء:

استخدام الغذاء يشير إلى قدرة الجسم البشري على استيعاب أغذية سليمة ومغذية اللازمة لتغذية جيدة وهذا يعتمد على كمية ونوعية وتنوع الأغذية المستهلكة في المنزل. يتعلق أيضا بالتخزين، وتوزيع المواد الغذائية.

الاستقرار:

هو أن يتوفر الغذاء للأفراد والأسر في جميع الأوقات و الوصول المستمر إليه.
عادة ما يرتبط الاستقرار بعوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على توفر الغذاء أو الحصول على الغذاء.

3.1. تشخيص الوضع الحالي والتوجهات

- الأمن الغذائي في تونس

حسب تصنيف مؤشر الأمن الغذائي العالمي، تحتل تونس المرتبة 51 من ضمن 113 دولة في سلم الامن الغذائي سنة 2018 والمرتبة 40 حسب تصنيف وفرة الغذاء وذلك نتيجة لتأثر هذا العنصر مباشرة بالعوامل الجوية. أما اعتمادا على "الوصول الى الغذاء" فان تونس توجد في المرتبة 62 تأثرا بارتفاع الأسعار. أما اعتمادا على نوعية الطعام المتوفر وسلامته وكيفية استعماله فان تونس تحتل المرتبة 49 في حين تحتل المرتبة 83 حسب محور الاستقرار والديمومة وذلك تأثرا بالتغيرات المناخية وحالة الأراضي الفلاحية ومخزون مياه الري.(onic).

- بالنسبة لوفرة المنتجات الغذائية تعتبر الوضعية نسبيا مريحة على المستوى الوطني باعتبار الإمكانيات المتوفرة عن طريق الإنتاج المحلي والتوريد، حيث يسجل تطور هام لتغطية الحاجيات الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي

بالنسبة لعديد المواد الأساسية، كالحليب واللحوم والخضر والغلال، في حين تبقى الوضعية نسبيا حرجة بالنسبة للحبوب حيث ناهزت نسبة التبعية للتوريد معدل 61% إجمالا. هذا و يتبين من خلال تحليل وفرة المواد الغذائية من حيث النوعية وملائمتها مع الحاجيات الفعلية للبلاد، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015، تسجيل وفرة في المدخول الطاقي تتجاوز الحاجيات بنسب تتراوح بين 37% و42%، علما وأن هذا المدخول، يتم تأمين جزء هام منه من قطاع الحبوب خاصة، الذي يساهم بنسبة تتجاوز 50% في عديد الفترات.

- بالنسبة للوصول أو للحصول المادي والاقتصادي على الغذاء، تم تقييم هذا الجانب من خلال متابعة تطور ببعض المؤشرات ، على غرار الناتج الداخلي الخام للفرد الذي شهد تطورا ملموسا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2010 تلاه استقرار في مستوى هذا المؤشر منذ سنة 2013، وتعزي هذه الوضعية إلى عدم استقرار وتباطء النمو الاقتصادية بالبلاد خلال السنوات الأخيرة، كما تم التطرق إلى المؤشر الخاص بعمق العجز الغذائي (profondeur du déficit alimentaire) الذي ناهز نسب تتجاوز 40% خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2009 ليتراجع إلى مستوى 34% خلال سنة 2013، وهو ما يعكس بصفة ملموسة تحسن الوضعية وارتفاع مستوى الأمن الغذائي خلال الفترة المذكورة، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن المجتمع التونسي يصنف من ضمن المجتمعات الأقل عرضة لسوء التغذية،
- رغم الوضعية المريحة نسبيا من الناحية الكمية للغذاء، يسجل بعض الصعوبات الناجمة عن عدم التوازن في طريقة التغذية المعتمدة وفي الاستهلاك بالنسبة للمجتمع التونسي، حيث يسجل تفشي عديد الأعراض ذات الصلة بالأنماط الغذائية، ونخص بالذكر منها السمنة لدى الشباب، الذي شهد تطورا منذ سنة 2000 إلى سنة 2014 من 16% إلى 24%، كذلك يسجل ارتفاع حاد ومتواصل لنسبة المرضى بفقر الدم لدى الإناث في سن الإنجاب منذ سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ناهزت هذه النسبة 31% خلال سنة 2016 مقابل 27% خلال سنة 2010، وتعتبر مستوى هذه المؤشرات غير مريح نسبيا ويستدعي مزيد من اليقظة لتفادي تأزم الوضع.

ـ التشخيص الرباعي بالنسبة الأمن الغذائي

وقع تشخيص معمق للوضع على طريقة swotباعتبار المحاور الأساسية حيث تبين أن الأمن الغذائي لا يتوقف عند حدود المسائل الغذائية في مفاهيمها ألمحددة ولكنه يتجاوز كل ذلك ليشمل كافة الميادين المتعلقة بالتنمية وطرق استدامتها والسلم ألاجتماعي والأمن في مفهومه العام وخاصة المتعلّق باستقرار البلاد على جميع المستويات.

وقد افض التشخيص الذي تمّ اعتماد نتائجه إلى تصنيف نقاط القوة ونقاط الضعف والمخاطر التي لا بدّ من مواجهتها واحتوائها أو الحدّ من تفاقمها والفرص.

نقاط الضعف

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)
- صعوبة في تقدير مستويات الاستهلاك وغياب البعد الاستشرافي بالنسبة لتقدير الحاجيات على المدى المتوسط و الطويل، - ضعف المردودية والإنتاج بالنسبة للزراعات البعلية خاصة - -عدم تمكن نسبة هامة من المزارعين من الحزمة الفنية و صعوبة تطبيقها - نقص التأطير و ضعف الإحاطة و التكوين بالنسبة للمزارعين - قلة استعمال البذور الممتازة - ارتفاع كلفة الإنتاج

- ازدواجية النشاط الفلاحي و اعتماده بنسبة هامة على الزراعات المطرية،
- وجود فجوة بين البحث العلمي الفلاحي و البرامج التنموية
- قلة تثمين برامج البحث العلمي الفلاحي
- صعوبة التواصل بين البحث و المهنيين(الخطاب الفني)
- عدم تحيين الخارطة الفلاحية،
- نقص في تنظيم المهنيين صلب هياكل مهنية،
- صغر حجم المستغلات و تشتت الملكية
- تدهور نوعية التربة وضعف خصوبة الأرض،
- الاستعمال المفرط للأسمدة و للأدوية
- صعوبة التزود بالأسمدة و الأدوية تبعا لعدم الوفرة الظرفية
- عدم وفرة اليد العاملة الفلاحية
- صعوبة تحويل بعض المنتجات الفلاحية لمحدودية البنية التحتية الصناعية
- فشل برنامج تأهيل المستغلات الفلاحية

الوفرة (عن طريق التوريد)

- عجز في الميزان التجاري
- صعوبة ضمان النوعية و الجودة بالمستوى المطلوب
- ضعف طاقة الخزن المتوفرة و بالتالي صعوبة البرمجة المريحة للواردات
- مشاكل الشحن
- صعوبة تعديل السوق بالنسبة لبعض القطاعات
- التبعية للاستيراد في بعض القطاعات الاستراتيجية الحساسة(الحبوب...)

النفاذ أو الحصول على المنتوج من خلال البعد المادي

- وجود برنامج وطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري و تعصير تقنيات اللف و التكييف، بصدد الإنجاز (المرحلة الثانية) على مستوى وزارة التجارةغير مفعل بالمستوى المطلوب.
- ارتفاع كلفة الخزن
- عدم التمكن من تقنيات التخزين بالمستوى المطلوب و تدهور الجودة
- محدودية طاقة الخزن و التجميع المتوفرة
- عدم تلائم بين التوزيع الجغرافي لوحدات التحويل و مناطق الإنتاج
- وجود نسيج ضعيف لوحدات التصنيع و التحويل

الحصول على المنتوج من خلال البعد الاقتصادي

- تدهور القدرة الشرائية
- ارتفاع قيمة الدعم و إثقال كاهل صندوق التعويض
- الاستعمال أو الاستهلاك
- التبذير و الاستهلاك الغير محكم و الغير الرشيد للمواد المدعمة
- محدودية الإمكانيات لدى مصالح المراقبة الميدانية،
- غياب الرقابة بالمستوى المطلوب
- غياب نظام الاسترسال للمنتوجات الفلاحية الطازجة
- عدم تطابق نظام الترويج الحالي مع المتطلبات التقنية الحديثة المطلوب توفيرها بالنسبة للف و التكييف

- عدم استغلال و تثمين المواد الغذائية الفائضة عن طريق التحويل
- عدم استغلال و تثمين فواضل المواد الغذائية عن طريق الرسكلة
- ارتفاع كلفة التخزين و التبريد
- عدم تطبيق قانون تصنيف المنتجات الفلاحية
- تأخر إصدار قانون السلامة الغذائية

الاستقرار

- اعتماد بعض القطاعات الحساسة على التوريد و تسجيل تبعية مرتفع مع المواد الأولية الموردة (الدواجن..)
- عدم توظيف البحث العلمي بالمستوى المطلوب لتطوير الإنتاج
- ضعف المردودية الاقتصادية للمستغلة الفلاحية
- القدرة التنافسية الضعيفة للمنتجات المحلية أمام المنتجات الأجنبية
- الهجرة و النزوح
- عدم تثمين الظروف المناخية و البيئية ببعض الجهات (الشمال الغربي) لتطوير الزراعات
- ارتفاع الأسعار التي تناهز مستويات مشطة في بعض الحالات
- عزوف اليد العاملة عن العمل الفلاحي
- تذبذب و عدم استقرار الأسعار
- هشاشة النسيج المهني القاعدي
- صعوبة ترويج بعض المنتجات عند الذروة.

نقاط القوة

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- توخي الدولة توجهات لتشجيع تنمية القطاعات الاستراتيجية
- تنوع الزراعات و تطور النظم الزراعية
- إحداث و تفعيل آليات لتأمين مخزونات تعديلية لتأمين تزويد و تعديل السوق بصفة منتظمة،
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الاستراتيجية (لحوم ، ألبان) و الثانوية،
- تحقيق الجودة و النوعية التي تدعم القيمة التنافسية لبعض المنتجات

الوفرة (عن طريق التوريد)

- إعداد برمجة سنوية مدروسة لتزويد السوق و تغطية الحاجيات عن طريق التوريد (قطاع الحبوب) مع رصد الاعتمادات اللازمة

النفاذ أو الحصول على المنتوج من خلال البعد المادي

- وجود نسيج هام للأسواق يغطي العديد من مناطق الإنتاج والاستهلاك و يوفر فرصا لترويج المنتوج
- و جود شبكة طرقات هامة تمكن من الربط بين مناطق الإنتاج و التوزيع
- تنوع المنتجات المتوفرة و الموجهة للاستهلاك البشرى
- وجود برامج تأهيل للأسواق و لمسالك التوزيع بصدد الإعداد من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة،

- الحصول على المنتوج من خلال البعد الاقتصادي
- وجود برامج اجتماعية لدعم القدرة الشرائية و إعانة فئة معينة من المجتمع المدني(إعانات مادية و عينية
- وجود أسواق من المنتج إلى المستهلك
- الاستعمال أو الاستهلاك
- تنوع المنتجات الفلاحية
- توفر المنتجات بالجودة المطلوبة لبعض السلع
- تطور القدرة الشرائية للمواطن مع توجه نحو اقتناء منتوجات ذات جودة،
- وجود إطار قانوني منذ سنة 1994 خاص بتصنيف المنتوجات الفلاحية
- وجود مشروع قانون خاص بالسلامة الغذائية بصدد الدرس و الإعداد

الاستقرار

- ازدواجية النشاط الفلاحي و الاعتماد النسبي على الزراعات السوقية

المخاطر

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- التغيرات المناخية و العوامل الطبيعية (الجفاف، الانجراف ...)،
- تدهور نوعية مياه الري (الملوحة...)
- تدهور المردودية الاقتصادية لبعض النشاطات الفلاحية،
- قلة الموارد المائية و تراجع المخزونات منها
- تفاقم ضاهرة التهريب
- الآفات (الحشرات و الأمراض....)

الوفرة (عن طريق التوريد)

- ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق العالمية و عدم التحكم فيها
- تراجع سعر الصرف للدينار
- الارتفاع التدريجي و المتواصل للكلفة الجملية للواردات
- وجود اتفاقيات تجارية تهدد مصير بعض المنتجات و هو ما يستدعي إعادة النظر في جدواها من عدمه
- تسجيل تغير وتحول جذري لنمط الاستهلاك على مستوى العائلات

الحصول على المنتوج من خلال البعد الاقتصادي

- تذبذب و عدم استقرار الأسعار
- تنامي الأسواق الموازية
- تفاقم ظاهرة الاحتكار و المضاربة
- تعدد الوسطاء و سيطرتهم على مسالك التوزيع و الترويج

الاستعمال أو الاستهلاك

- ارتفاع مستوى الاستهلاك لجل المواد و خاصة منها المدعمة
- ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض(البدانة ،السكري...) الناجمة عن التغذية الغير متوازنة و الاستهلاك المفرط لبعض الأكلات الغير صحية
- العزوف عن الاستثمار في مرحلة ما بعد الإنتاج

الاستقرار

- -التغيرات المناخية
- الكوارث الطبيعية (الجفاف و الفيظانات)
- عدم مواكبة السعر الأدنى عند الإنتاج لارتفاع الكلفة بالنسبة لبعض القطاعات
- غياب نظام معلومات مهيكل تتكاتف فيه جهود مختلف الجهات المنتجة للمعطيات التي تمكن من رصد تطورات مؤشرات الإنتاج و الترويج و تستبق فترات الأزمات
- ضرورة محاذات الأسعار المتداولة على مستوى الأسواق العالمية (عند التصدير) يهدد استمرارية بعض القطاعات (مثال الزيت) نضرا لصعوبة تغطية كلفة الإنتاج الفعلية.

الفرص

الوفرة (عن طريق الإنتاج المحلي)

- موقع جغرافي يتميز بمناخي متوسطي ملائم لعديد الزراعات
- وجود مشروع خاص بإنجاز صندوق الجوائح بصدد الدرس على مستوى وزارة الفلاحة لتفادي تحمل المزارعين كل مخاطر الإنتاج
- وجود(في فترة ما) برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية
- توضيف البحث العلمي لتطوير القطاع

الوفرة (عن طريق التوريد)

- تنوع و تعدد الأسواق العالمية،
- ابرام اتفاقيات في إطار التبادل التجاري الدولي
- انفتاح الاقتصاد التونسي على الأسواق الأوربية في إطار اتفاقية أليكا

الحصول على المنتوج من خلال البعد الاقتصادي

- وجود نسيج هام لنقاط البيع
- تنوع مسالك التوزيع و انتشار المحلات التجارية العصرية (مساحات تجارية كبرى ...)

الاستعمال أو الاستهلاك

- وجود برامج سمعية بصرية لتحسيس المستهلك لضرورة ترشيد الاستهلاك
- إعداد استراتيجية و وضع برنامج وطني للحد من تبذير الخبز(بصدد الإنجاز و التقييم)
- تشجيع الاستثمار لتطوير إنتاج المواد الغذائية البديلة (انتاج لحوم الإرانب....)

الاستقرار
- تطور وسائل التواصل الاجتماعي عبر مواقع التواصل و ارساء ثقافة مقاطعة بعض المنتجات ذات الإشعار المشطة - وجود خطة وطنية للنهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية

3.2-التحليل الإستيعادي

--التبعية للتوريد بالنسبة للحبوب

شهدت أسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية ارتفاعا متواصلا و تدريجيا مع تسجيل مستويات مشطة في بعض الفترات، و نخص بالذكر سنوات 2007 و 2008 التي تزامنت مع عدة عوامل مناخية و هيكلية عالمية من أهمها:

- ارتفاع أسعار القمح المنجرّة عن تقلص إنتاجها بصفة محسوسة من جراء الجفاف.
- ارتفاع الطلب العالمي وتنامي استهلاك الحبوب خاصة بالدول الصاعدة كالصين والهند بالإضافة إلى الاستهلاك الإضافي للاستعمالات الصناعية (لإنتاج الوقود الحيوي بالولايات المتحدة) مما أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب.

تطور أسعار الحبوب عند التوريد بين سنة 2005 و2018

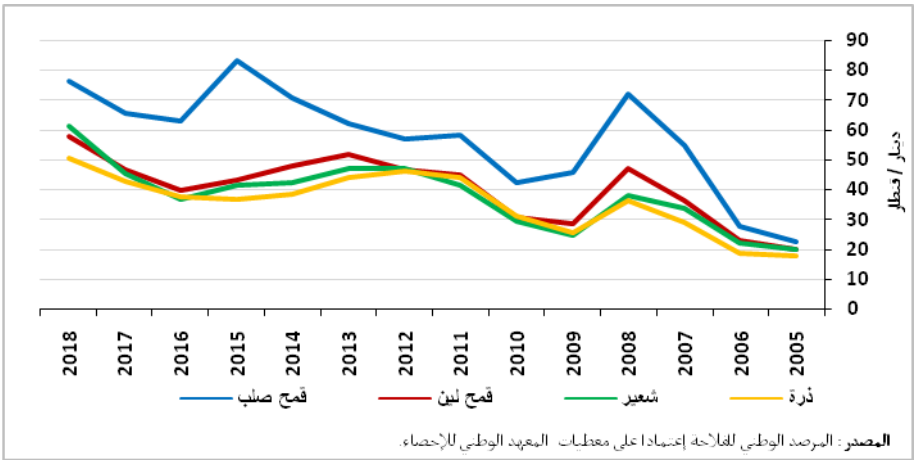

يقدر الارتفاع بالنسبة لأسعار الحبوب المستوردة خلال سنة 2018مقارنة بالسنة المنقضية بنسبة16,5%للقمح الصلب،24%للقمح اللين،35,5%للشعيرو18,2 %للذرة، ونظرا لمحدودية الإنتاج المحلي من هذه المواد الاساسية تسجل تبعية مرتفعة للتوريد بلغت نسب تتجاوز 60% في بعض المواسم، على عكس ما هو الحال بالنسبة لقطاع اللحوم والألبان والفواكه والخضراوات حيث تتم تغطية الحاجيات كليا اعتمادا على الإنتاج الوطني.

معدل نسبة الاعتماد على التوريد بالنسبة للحبوب بين سنة 2005 و2018

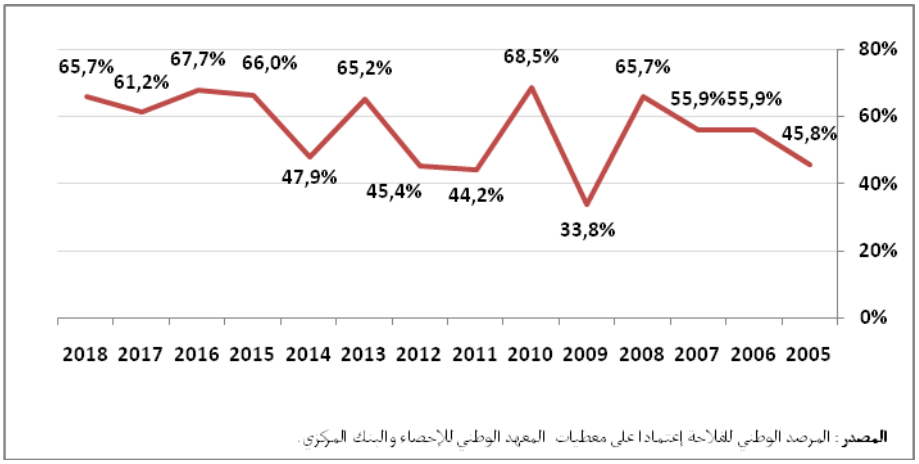

-- عجزالميزان التجاري

شهد الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009، عجزا متفاوتا سجل أقصاه خلال بعض الفترات التي تزامنت مع مواسم الجفاف الحاد (سنة 2002) والارتفاع المشط للأسعار الحبوب على مستوى الأسواق العالمية (سنة 2008)، كما تخللت هذه الفترة عديد المواسم (2004-2005-2006-2009) التي شهدت ازدهارا نسبيا وتسجيل فائض هام وملموس في الميزان التجاري الغذائي، والذي تعزى عائداته إلى تحسن الظروف المناخية وبالتالي تطور منتوج الزيتون وارتفاع صادرات هذه المادة. هذا ومن خلال تحليل الوضع بالنسبة للفترة الممتدة منذ سنة 2010 إلى2018، يسجل تردي للوضع و تفاقم العجز بالنسبة للميزان التجاري الغذائي بشكل متواصل من سنة إلى أخرى ، ما عدى سنة 2015 التي تميزت بموسم فلاحي طيب على مستوى الظروف المناخية حيث مكنت صادرات زيت الزيتون القياسية من تعديل الكفة والحد من العجز المسجل تليها سنة 2018 التي شهدت إرادات متأتية من تضاعف قيمة صادرات زيت الزيتون مكنت من التعديل النسبي للكفة.

تطور الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و2018.

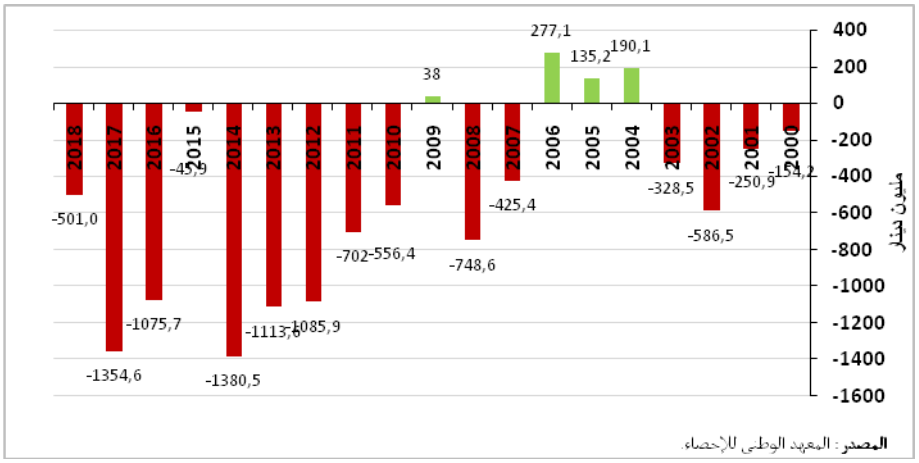

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة المزان التجاري الغذائي في إجمالي العجز التجاري الخارجي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009 تتفاوت بشكل متغير لتعادل درجاتها الدنيا نسبة 4,1% ودرجاتها القصوى 15,6%، في حين يسجل استقرار نسبي لهذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2018 حيث تراوح

بين 6,7 %و 10,1%، باستثناء سنتي 2015 و 2018 حيث كانت نسبة مساهمة العجز التجاري الغذائي منخفضة بصفة ملموسة(2,6 و 0,4%).

مساهمة الميزان التجاري الغذائي في عجز الميزان التجاري العام بين سنة 2000 و2018

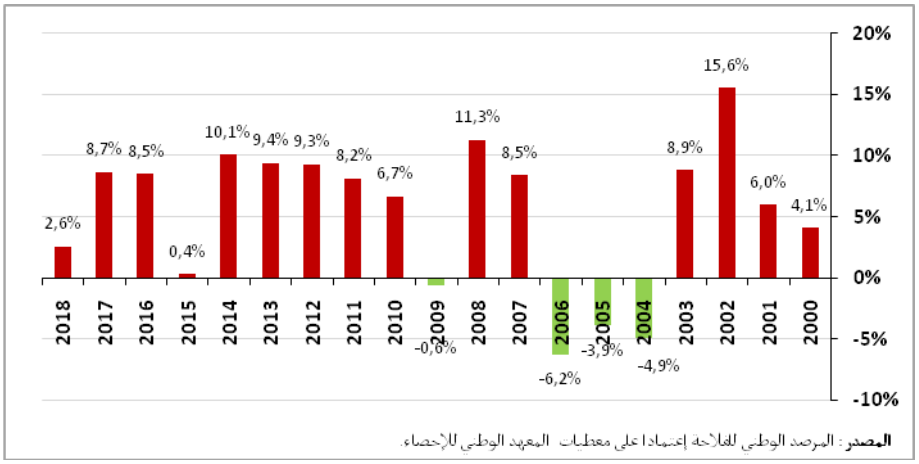

يقدر معدل نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة الممتدة منذ سنة 2010 إلى سنة 2018 بحوالي 75% مقابل نسبة 87% خلال الفترة السابقة (2000 – 2009). ويعزي التراجع في نسبة التغطية خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع حجم الواردات مقارنة بالصادرات بالتوازي مع ارتفاع الأسعار على مستوى الأسواق العالمية وتزامنا مع تدهور قيمة الصرف للدينار التونسي مقابل اليورو والدولار، حيث يقدر هذا التراجع على التوالي بنسبة 15,2%و19,4 %خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

تطور معدل تغطية الميزان التجاري الغذائي بين سنة 2000 و2018

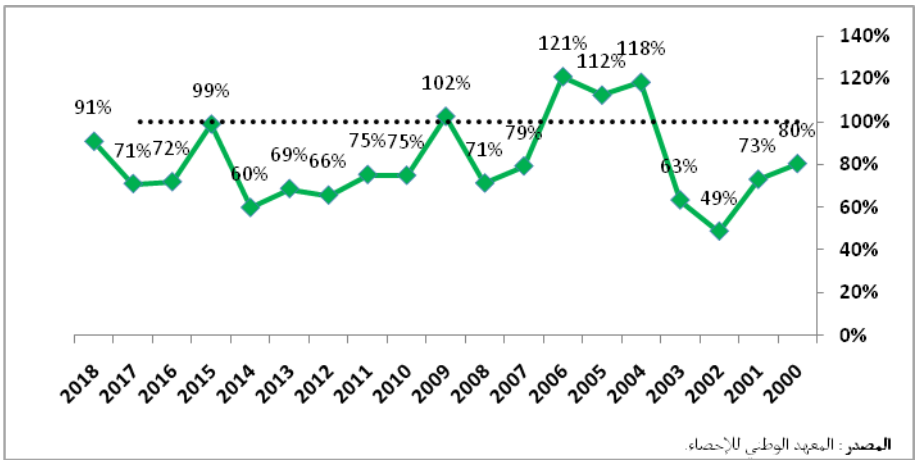

يتبين كذلك من خلال متابعة قيمة المبادلات التجارية الغذائية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018 تسجيل تطور ملموس و تصاعدي في الاتجاهين، مع نمو قيمة الواردات بنسق أعلى مقارنة بنمو قيمة الصادرات، وهو ما يفسر خلفية ارتفاع العجز التجاري الغذائي. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحبوب تعتبر من المواد الأساسية الأكثر تداولا وهي تحتل نصيب الأسد بنسبة 47% من إجمالي الواردات كما يحتل زيت الزيتون المرتبة الأولى من إجمالي الصادرات بنسبة مساهمة تعادل 36%.

تطور المبادلات الغذائية بين سنة 2000 و2018

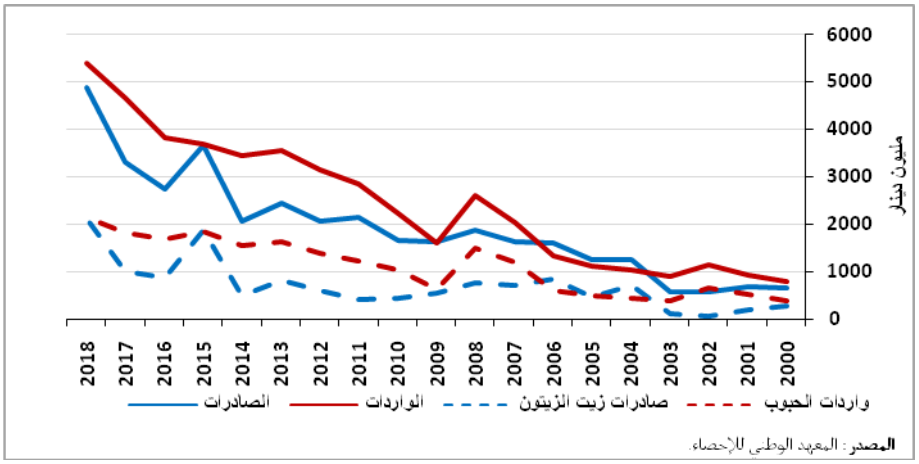

4- السيناريوهات المنبثقة بالنسبة للأمن الغذائي

من خلال تحليل التطورات السابقة التي شهدتها المنظومة وتحليل مسبباتها وتقييم الوضع الحالي، واستنادا إلى تشخيص التغيرات المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية هذا التاريخ، تولى الفريق المشرف على هذه الدراسة استخراج المتغيرات الأكثر أهمية و التي لها تأثير مباشر و هام على تطور منظومة الأمن الغذائي في المستقبل مع تصنيفها حسب الأهمية باعتبار العوامل الداخلية و الخارجية ذات الصلة.

وحتى يتسنى اقتراح برامج مستقبلية مدروسة و تستند على منهجية عمل مدعومة لوضع خطة استشرافية للقطاع و قع إعداد فرضيات تمكن من تحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل، طبقا لما هو مبين بالجدول الموالي:

جدول1: الفرضيات لتحديد تصورات لتطور كل مجموعة من المتغيرات في المستقبل (للأمن الغذائي)

المتغيرات	تطور الوضعية حسب الفرضيات المقترحة في المستقبل
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض...)	فرضية 1: مواصلة استقرار الوضع الحالي فرضية 2: ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية فرضية 3: استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة
الأمراض النباتية و الصحية	فرضية 1: عدم السيطرة و التحكم في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية فرضية 2: السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية فرضية 2: السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية
العوامل المناخية	فرضية 1: استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي فرضية 2: تردي الظروف المناخية فرضية 3:تحسن الظروف المناخية
التغيرات على مستوى الأسواق الخارجية	فرضية 1: ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية فرضية 2: تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة فرضية 3: تطوير الصادرات لتعديل الموازنة
نمط الإنتاج و القدرة على التمويل و المردودية الاقتصادية	فرضية 1: تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج فرضية 2: استقرار الوضع و الاقتصار على الأنماط المعتمدة حاليا، فرضية 3: تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية
نمط الاستهلاك والتغذية المعتمدة	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالى لنسق الاستهلاك فرضية 2: ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسبي من التبذير فرضية 3: ترشيد استهلاك المواد الغذائية و فرض عدم التبذير
مسالك التوزيع و الإحتكار و التهريب	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالي من حيث المراقبة و المتابعة و تطبيق النصوص القانونية فرضية 2: تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات فرضية 3: مراجعة النصوص القانونية و وضع الإصلاحات الضرورية مع تطبيقها لتنظيم القطاع على مستوى التوزيع و تعديل الوضع
تعريف و جرد و تنظيم كافة المتدخلين في حلقة الإنتاج و التوزيع	فرضية 1: مواصلة الوضع الحالى مع غياب قاعدة بيانات شاملة لكل المتدخلين فرضية 2: إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات
الحوكمة في المنظومات	فرضية 1: استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة فرضية 2: تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص

وكمرحلة ثالثة تم إعتماد الفرضيات الممكنة في المستقبل لرسم السيناريوهات المستقبلية لتطور منظومة الأمن الغذائي و تحديد الإجراءات و البرامج الإصلاحية المطلوب انجازها حسب الوضعيات.و تبعا للتمشي المعتمد وضعت سيناريوهات عدة و وقع اختيار الأرجح منها و الأقرب لرسم التوجهات المستقبلية و ذلك بمجز الفرضيات ذات الصلة بطريقة أقرب للواقع و لتطلعات القطاع في المستقبل.

و قد توجهت النظرة المستقبلية من الوضعية السلبية و الحرجة إلى الإيجابية و المريحة كما هو مبين في ما يلي:

- السيناريو عدد 1: الدعم النسبي للأمن الغذائي و التطور الجزئي للمنظومة
- سيناريو عدد 2: الارتقاء نحو الأفضل و ضمان ديمومة الأمن الغذائي
- سيناريو عدد 3: اختلال الأمن الغذائي و تدهور المنظومة
- سيناريو الرابع :استمرار الوضع الحالي لمنظومة الأمن الغذائي.

جدول2: سيناريوهات الأمن الغذائي

المتغيرات	الدعم النسبي للأمن الغذائي و التطور الجزئي للمنظومة	الارتقاء نحو الأفضل و ضمان ديمومة الأمن الغذائي	اختلال الأمن الغذائي و تدهور المنظومة	استمرار الوضع الحالي لمنظومة الأمن الغذائي
الموارد الطبيعية (الماء، الأرض(...	ترشيد و استغلال أفضل للموارد الطبيعية	استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة	مواصلة استقرار الوضع الحالي	
الأمراض النباتية و الصحية	السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية	السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية		السيطرة و التحكم النسبي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية
العوامل المناخية	تردي الظروف المناخية	تحسن الظروف المناخية	تردي الظروف المناخية	استقرار الظروف المناخية على الوضع الحالي
التغيرات على مستوى الأسواق الخارجية	ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية	تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة	ارتفاع متواصل للأسعار العالمية مع تراجع مستوى المخزونات العالمية	تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة
نمط الإنتاج و القدرة على التمويل و المردودية الاقتصادية	تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج	-تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج - تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية	استقرار الوضع و الاقتصار على الأنماط المعتمدة حاليا،	
نمط الاستهلاك والتغذية المعتمدة	ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسبي من التبذير	- ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسبي من التبذير -رفع الدعم على المواد الأساسية	مواصلة الوضع الحالى لنسق الاستهلاك	
مسالك التوزيع والاحتكار والتهريب	مراجعة النصوص القانونية و وضع الإصلاحات الضرورية مع تطبيقها لتنظيم القطاع على مستوى التوزيع و تعديل الوضع	تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات	مواصلة الوضع الحالي من حيث المراقبة و المتابعة و تطبيق النصوص القانونية	
تعريف و جرد و تنظيم كافة المتدخلين في حلقة الإنتاج و التوزيع	إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات		مواصلة الوضع الحالى مع غياب قاعدة بيانات شاملة لكل المتدخلين	
الحوكمة في المنظومات الفلاحية و الغذائية	تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص		استقرار الوضع على ما هو عليه حاليا، و قصور عن التطور و التحسن رغم الجهود المبذولة	

5- الاستراتيجية و الرؤية المستقبلية للأمن الغذائي

اعتمادا على المؤشرات الحالية المسجلة على المستوى الوطني والتي تتمثل في النقاط التالية:

- مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الحاجيات من الحبوب 39%،
- نسبة تغطية الميزان التجاري 71%،
- حالات سوء التغذية 5% من مجموع السكان.

تم اعتبار سيناريو **الدعم النسبي للأمن الغذائي و التطور الجزئي للمنظومة** الأكثر واقعية ولكن السيناريو المحبذ هو**"الارتقاء نحو الأفضل وضمان ديمومة الأمن الغذائي** فهو مؤهل لدفع الإنتاج الفلاحي والحد من عدم الاستقرار لمواكبة النسق المتسارع للطلب الغذائي من حيث الكمية والسلامة الصحية وتحسين الميزان التجاري الغذائي

جدول 3: أهم التوجهات الاستراتيجية للأمن الغذائي

الأهداف	التوجهات	البرامج العملية
1. **تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية و تقليص التبعية بالنسبة للحبوب**	- -استغلال أفضل من خلال ابتكار طرق حديثة - -تأهيل المستغلات الفلاحية و تطوير نمط الإنتاج - - تشجيع التوجه نحو انتاج المواد الاستراتيجية	-تمكين نسبة هامة من المزارعين من الحزمة الفنية -مزيد تأطير و إحاطة و تكوين المزارعين - استعمال البذور الممتازة -تقليص كلفة الإنتاج --تقليص الفجوة بين البحث العلمي الفلاحي و البرامج التنموية - تثمين برامج البحث العلمي الفلاحي - دعم التواصل بين البحث و المهنيين(الخطاب الفني) - تحيين الخارطة الفلاحية، - تنظيم المهنيين صلب هياكل مهنية، -تثمين الظروف المناخية و البيئية ببعض الجهات (الشمال الغربي) لتطوير الزراعات -تحسين المردودية الاقتصادية للمستغلة الفلاحية - الحد من عزوف اليد العاملة عن العمل الفلاحي
2. **تحسين الميزان التجاري الغذائي**	- تنويع الأسواق و مراجعة الاتفاقيات المبرمة - تطور الوضع نحو الافضل من خلال مزيد التنسيق بين المتدخلين في القطاع على المستوى العام و الخاص	-تحسين طاقة الخزن المتوفرة و بالتالي امكانية البرمجة المريحة للواردات - الحد من مشاكل الشحن - تعديل السوق بالنسبة لبعض القطاعات - الحد من التبعية للاستيراد في بعض القطاعات الاستراتيجية الحساسة(الحبوب) و تقليص التبعية مرتفعة للمواد الأولية الموردة (الدواجن..)

3. تحقيق جودة الحياة (غذاء، سلامة و صحة) **- تعزيز القدرة الشرائية** **- توفير غذاء صحي و متوازن**	- السيطرة و التحكم الكلي في الجوانب الخاصة بالسلامة الصحية و بالصحة النباتية - تكثيف المتابعة و المراقبة و تطبيق النصوص الترتيبية و القانونية و الحد من التجاوزات - إعداد جرد شامل للتعريف بكافة المتدخلين في القطاع من الإنتاج إلى التوزيع بما يمكن من توفير امكانية الاسترسال و تحسين جودة المنتجات	- تحسين الإمكانيات لدى مصالح المراقبة الميدانية، -تكثيف الرقابة بالمستوى المطلوب -تقليص هشاشة النسيج المهني القاعدي -دعم ترويج بعض المنتجات عند الذروة -احداث نظام الاسترسال للمنتوجات الفلاحية الطازجة -الحد من تذبذب و عدم استقرار الأسعار - تأهيل أسواق الإنتاج و مراكز التجميع -تقليص كلفة الخزن و تطوير طاقة الخزن و التجميع - التمكن من تقنيات التخزين بالمستوى المطلوب و تحسين الجودة - تلائم بين التوزيع الجغرافي لوحدات التحويل و مناطق الإنتاج -تحسين نسيج وحدات التصنيع و التحويل - العمل على تطابق نظام الترويج الحالي مع المتطلبات التقنية الحديثة المطلوب توفيرها بالنسبة للف و التكييف -الحد من كلفة التخزين و التبريد
4. الحد من التبذير و الهدر الغذائي	- ترشيد استهلاك المواد الغذائية و التقليص النسبي من التبذير - مراجعة منظومة الدعم حسب الخصوصيات وتوجيهه نحو مستحقيه.	- تقليص قيمة الدعم لعدم إثقال كاهل صندوق التعويض - الارشاد لتقليص التبذير و الاستهلاك الغير محكم و الغير الرشيد للمواد المدعمة - استغلال و تثمين المواد الغذائية الفائضة عن طريق التحويل -استغلال و تثمين فواضل المواد الغذائية عن طريق الرسكلة

6-خلاصة أعمال اللجنة و برنامج المرحلة القادمة

لقد خلصت أعمال الفريق المكلف بإنجاز الدراسة الاستشرافية حول الامن الغذائي في أفق 2030 إلى عديد النتائج على مستوى التشخيص الحالي للوضعية والأهداف والتوجهات المستقبلية، ويجدر التذكير في هذا الإطار أنه تم إنجاز هذا العمل استنادا إلى منهجية تشاركية بالتنسيق مع كل الهياكل الإدارية والمهنية، ترتكز على طريقة الاستشراف والتحليلال رباعي « SWOT » مع رسم واختيار السيناريوهات الملائمة ومنها إبراز الرؤية المستقبلية و وضع مخطط عمل للغرض، وتبقي الطريقة المعتمدة محل مصادقة من قبل سلطة الإشراف وأهل القرار.

مكن تشخيص الوضع الخاص بالأمن الغذائي من إبراز نقاط الضعف التي تهدد القطاع ونقاط القوة والفرص المتاحة والتي تتطلب مزيد من الجهود لتثمينها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الأمن الغذائي مرتبط بعديد العوامل ذات الصلة بالتغيرات على مستوى المناخ والموارد الطبيعية والإنتاج المحلي والاستهلاك والمبادلات التجارية، علما وأنه بالرغم من تسجيل القطاع الفلاحي خلال العشريتين الأخيرتين نموا ملموسا في عديد المجالات بما يمكن من تغطية حاجيات الاستهلاك بالمستوى المطلوب بالنسبة لعديد المواد الغذائية، (لحوم حمراء، منتجات الدواجن،ألبان، خضر، غلال...) إلا أن الوضعية تبقى حساسة في بعض القطاعات التي تشوبها عديد الصعوبات المتعلقة بضعف الإنتاج وعدم استقراره (قطاع الحبوب والإعلاف والموارد الرعوية...) وبعدم شفافية وغياب التنظيم بالنسبة لمسالك التوزيع والإتجار، وبارتفاع الأسعار صعوبة المراقبة والاحتكار وصعوبة تطبيق العقوبات بالصرامة المطلوبة، فضلا عن عدم ترشيد الاستهلاك والتقلبات على مستوى الأسواق العالمية.

لقد تمكن فريق العمل من تحديد 4 سيناريوهات بالنسبة لتطوير منظومة الأمن الغذائي و ذلك باعتبار فرضيات تطور المتغيرات في المستقبل ، كما تم اختيار السيناريو الأقرب لتنمية وتطوير القطاع من الوضعية الحالية إلى مستوى أكثر إيجابية. وقد تم، تحديد أهداف أساسية تتمحور حول مجموعة من التوجهات ، حيث تعلقت أهمها بتطوير والنهوض بمنظومة الإنتاج وضمان استقرار تزويد السوق، وبتكريس الحوكمة الرشيدة والتنظيم القاعدي والهيكلي، وبمراجعة منظومة الدعم وترشيد الاستهلاك و التوريد بالنسبة للمواد الاستراتيجية.